اللجنة الثانية
الجلسة ٧
المعقودة يوم الخميس
٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

NOV 1 V 1991

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس : السيد باراك (رومانيا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.7
5 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56292 ٢٠٨١ض(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد ميلينتاشيندا (تايلند) : قال إن إنعاش اقتصادات البلدان النامية يتطلب بيئة خارجية مواتية ونظاما تجاريا حرا ديناميا ومنصفا يتيح الوصول إلى الأسواق بدون قيود . وبناء عليه ، تعلق تايلند أهمية كبيرة على اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف اختتاما ناجحا وفي الوقت المناسب . ففي عالم تسوده حالات من التفاوت الهائل في الثراء والقوة التجارية ، تحتاج البلدان النامية بصورة ملحة إلى قواعد تكفل مصالحها في الاتفاقات التجارية الثنائية بينها وبين البلدان المتقدمة النمو .

٢ - وأضاف أن الترتيبات التجارية الإقليمية آخذة في التكوّن في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية ، وإن الطريقة التي يتم بها تطبيق السياسات والتدابير التجارية على البلدان غير المشاركة في هذه الترتيبات ستكون حاسمة . ففي حين يمكن أن تساعد الترتيبات التجارية الإقليمية على ترشيد الإنتاج وتعزيز النمو ، لا تستطيع البلدان النامية أن تعتمد عليها من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية . فهذه الترتيبات لا تستطيع أن تحل محل نظام تجاري متعدد الأطراف يؤدي وظيفته بصورة سليمة ومنصفة .

٣ - وأضاف أن الديون ما زالت سببا لازبا يثير القلق في كثير من البلدان النامية ، لا سيما التي تقع منها في افريقيا وأمريكا اللاتينية . ففي حين أن الجهود التي بذلتها البلدان المتقدمة النمو إلى الآن لتخفيض مجموع ديون البلدان النامية تستحق التقدير ، فإن إعادة جدولة الديون والتخفيف منها ليس كافيين . فالمخططات الحالية لتخفيض الديون يجب أن تكون أكثر مرونة ، والمصادر الجديدة للأموال التي تحتاج إليها البلدان النامية لتحسين اقتصاداتها يجب أن تكون متاحة بسرعة وبفوائد منخفضة .

٤ - وقال إن نقل الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو مشكلة خطيرة يجب استدراكها . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، من الأمور الحاسمة فتح الأسواق أمام الصادرات ذات الأهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية على نحو لا تعرقله الحواجز التعريفية وغير التعريفية .

(السيد ميلينتاشيندا ، تايلند)

٥ - ومضى قائلا إن تدهور البيئة جاء إلى حد كبير نتيجة الانماط التقليدية للتصنيع واستغلال البلدان المتقدمة النمو للموارد الطبيعية . وسببه أيضا الفقر وافتقار البلدان النامية إلى القدرة التكنولوجية والمادية على مواصلة تنميتها . واختتم كلامه قائلا إن تايلند تتطلع إلى المشاركة في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيكون اختبارا لقدرة منظومة الامم المتحدة على الاستجابة للتحديات الناشئة عن عالم متغير بسرعة .

٦ - الآنسة تان بي (سنغافورة) : قالت إن هناك اتجاها متزايدا في السنوات الاخيرة نحو اتخاذ ترتيبات تجارية إقليمية ، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو . وفي حين قُدمت للبلدان النامية تأكيدات تفيد أن هذه الترتيبات الإقليمية ستتمشى مع المادة الرابعة والعشرين من مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، ولن تنشئ حواجز تجارية في وجه بلدان ثالثة ، فإن القلق يساورها من أن التعريفات الخارجية الموحّدة القائمة ضد البلدان غير الاعضاء ستظل على مستوياتها الراهنة في حين أن الحواجز التعريفية وغير التعريفية الداخلية فيما بين البلدان الاعضاء في هذه التجمعات في طريقها إلى الزوال .

٧ - إن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يعمل بعدة طرق . فيمكن مثلا أن يكون عاملا هاما في استراتيجية عامة منفتحة على الخارج . وإذا نجحت الترتيبات التجارية الإقليمية في مقاومة الضغوط التي تمارسها مجموعات المصالح الخاصة لزيادة الحمائية . فإن التكامل الإقليمي يمكن أن يساهم في تحرير التجارة الدولية . ومن ناحية أخرى ، سيكون للحواجز الخارجية الموحّدة العالية التعريفية وغير التعريفية التي تقام في وجه التجارة مع بلدان ثالثة أثر سلبي على نمو التجارة العالمية .

٨ - وأضافت أن وفدها قلق بسبب الاعتقاد المتزايد في بعض الأوساط أنه يجب إعطاء أهمية أكبر للتكامل الإقليمي وأهمية أقل لمجموعة "غات" . إن مجموعة "غات" منذ تأسيسها تعمل كمحفل تستطيع فيه البلدان الغنية والفقيرة على السواء أن تلتقي معا وتتفاوض ، على أساس قواعد متفق عليها ، بشأن تحقيق تجارة أكثر حرية تستفيد منها جميع الاطراف . ومن أصل ٥٣ بلدا وقع على الوثيقة الختامية التي تتضمن ميثاق هافانا لإنشاء منظمة تجارية دولية في عام ١٩٤٧ ، ازداد عدد الاطراف المتعاقدة في مجموعة "غات" إلى ١٠٠ بلد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وما زالت المبادئ الاساسية

(الآنسة تان يي ، سنغافورة)

لمجموعة "غات" ، بما فيها مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية ، ومبدأ المعاملة المثل ، والترتيبات التي تعود بفائدة متبادلة ، والتسوية النزيهة للمنازعات التجارية ذات أهمية كبرى . وعليه فالضرورة تقضي بتعزيز مجموعة "غات" لصالح الجميع . وينبغي أن يكون التكامل الإقليمي بمثابة إضافة لمجموعة غات لا غير وينبغي أن يساعد على إنشاء بيئة تجارية دولية تتسم بحرية أكبر . ولا يمكن لأي ترتيب إقليمي ، مهما كان فعالا ، أن يحل محل مجموعة غات ، وقالت إن وفدها يحث جميع الأطراف على التحلي بالإرادة السياسية للتوصل إلى ختام متوازن وسريع لجولة أوروغواي وعلى العمل معا لتحقيق فترة لم يسبق لها مثيل من الاستقرار في النمو الاقتصادي للأمم الغنية والفقيرة على حد سواء .

٩ - السيد أتشاريا (نيبال) : قال إنه بينما توفر الحالة العالمية الراهنة فرصا فريدة من نوعها لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية المترابطة ، فإن التدهور السريع في الحالة الاقتصادية في معظم البلدان النامية أصبح يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وعليه فقد حان الوقت لبذل جهود جادة لتخليص البلدان النامية من الفقر والحرمان المطلقين . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم فرص وصول البلدان النامية بصورة حرة سهلة إلى أسواق البلدان الصناعية ، وأن يسعى إلى إيجاد حل عملي لمشكلة المديونية وأن يزيد تدفقات الاستثمارات المباشرة من الخارج إلى البلدان النامية . ومن أجل ضمان إقراض كاف للبلدان النامية من الجهات الدائنة الرسمية . والمتعددة الأطراف ، تدعو الضرورة المطلقة إلى إحداث زيادة كبيرة في الموارد المالية لتلك المؤسسات .

١٠ - وأضاف أن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية يستطيع أن يجد الطرق التي تضمن أن تتوفر للبلدان النامية الموارد اللازمة لها لإدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي . وبالمثل ، إذا أُريد للسياسات الاقتصادية الوطنية للبلدان النامية أن تعزز إنتاجيتها المحلية عن طريق إعادة تنظيم اقتصادات تلك البلدان وتشجيع المبادرة الفردية ، فإن وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية لا يقل أهمية . ولتحقيق هذه الغاية ، قال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى تحقيق نهاية سريعة وناجحة لجولة أوروغواي .

(السيد أتشاريا ، نيبال)

١١ - وأضاف أن نيبال تتطلع إلى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وتأمل أنه ستتمخض عنه سياسات وبرامج إنمائية سليمة بيئيا . ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن أن البرامج البيئية لا تحبط المبادرات الإنمائية ولا تفرض شروطا على تدفق الاموال التي تحتاج إليها البلدان النامية بصورة ماسة للغاية .

١٢ - وقال إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا آخذة في التدهور بسرعة ، وليس هناك ما يخفف وطأة هذه الحالة في المستقبل المنظور . فالهيكل الاقتصادي الضعيف لهذه البلدان جعلها عزلاء من مستلزمات تطوير اقتصاداتها المحلية وضمان مستويات معيشة معقولة لسكانها . وللتفهم والدعم الدوليين ، في هذا الصدد ، نفس الاهمية التي للجهود التي تبذلها البلدان النامية نفسها . وتتطلع نيبال إلى تنفيذ سريع ومثمر لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

١٣ - وأضاف أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان غير الساحلية من بين أقل البلدان نموا ، ونيبال أحد هذه البلدان ، آخذة في التدهور بصورة مستمرة . فهناك ملايين من الناس في هذه البلدان لا يزالون يفتقرون إلى أحوال معيشية كريمة . وإن اتخاذ مزيد من التدابير لمساعدة البلدان غير الساحلية ، كمنحها أفضليات تجارية ، وتسهيلات عبور مبسطة ، من شأنه أن يعزز نموها وتنميتها .

١٤ - السيد فيرناندييز دي كوسيو (كوبا) : قال إن النظام العالمي الجديد الذي يستند إلى الإنفراج يفيد بلدان الشمال أكثر مما يفيد بلدان الجنوب . فالبلدان النامية ، في الواقع ، أخذت تُعطى وضعا هامشيا بصورة متزايدة وتوضع موضع الإهمال . وهناك اتجاه مفزع نحو وضع شروط سياسية واجتماعية واقتصادية أشد على التعاون الاقتصادي الدولي - وهي شروط ناشئة عن فلسفات السوق الحرة ، ولكن بلدان الشمال لا يمكن أن يخطر على بالها أن تفرضها على مواطنيها . وبالإضافة إلى ذلك ، ليس ثمة تقيد بالالتزامات المعطاة في الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة وفي الاستراتيجية الإنمائي الدولية الجديدة ، وهي حالة تلقي ظلالا من الشك لا على مصداقية كثير من الحكومات فحسب بل أيضا على مصداقية وفعالية الامم المتحدة نفسها .

(السيد فيرناندين دي كوسيو ، كوبا)

١٥ - وفي حين يمكن التغاضي عن الالتزامات السابقة في إطار النظام العالمي الجديد ، يستمر الفقر والجوع والمرض والامية كما تستمر حالات الاختلال مثل عبء الديون الخارجية ، والتدفق الصافي للموارد من البلدان النامية ، والتقلب الذي لا يمكن التحكم فيه في أسعار السلع الاساسية . وفي النظام العالمي الجديد ، تُرغم البلدان النامية على تلبية شروط الجهات المانحة من أجل الحصول على المساعدة ، ولكنها لا تستطيع أن تفرض أية شروط من عندها فيما يتعلق باستثماراتها . وعليها التضحية بالبرامج المحلية ، وإخضاع شعوبها لبرامج تكيف صارمة ، ذات عواقب اجتماعية وخيمة ، والإفراط في تحويل الممتلكات العامة إلى ممتلكات خاصة . ومع ذلك ، فإن التعاون الدولي ، الذي كانت تأمل فيه أملا قويا لم يتحقق . هذه هي الوقائع التي تواجه اللجنة الثانية وهي تبدأ مداولاتها ، وسوف تهيمن على كل جانب من جوانب برنامج عمل اللجنة .

١٦ - وإن التأييد المنتظم لنماذج اقتصادية محددة في وثائق الامم المتحدة - لا سيما الدعوة المتكررة إلى الاقتصادات القائمة على السوق الحرة وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص تحت ستار التنمية الإدارية - شكل من الشرطية التي لا تلقي بالاً إلى أثر العوامل الاجتماعية والثقافية التاريخية المعقدة على الاقتصادات الوطنية ولا إلى الدروس المستخلصة من أكثر من قرنين من التجارب في مجال الاقتصادات السوقية في البلدان النامية . وإن إخفاق الاشتراكية في أوروبا ينبغي ألا يعني ضمنا أن الرأسمالية انتصرت في العالم الثالث . والواقع إن الامم المتحدة أخذت تتحول إلى ممول للمستثمرين الخاصين ، مستخدمة الموارد التي تحصل عليها من اشتراكات الدول الاعضاء .

١٧ - وأضاف أن كوبا لم تحاول قط فرض مُثُلها أو شكل تنميتها على البلدان الاخرى . فالتجربة الاشتراكية في كوبا تختلف عنها في بلدان أخرى ، وأعرب عن أمل وفده في ألا يُستنتج وجود أوجه شبه بينهما . وإن طبعة عام ١٩٩٠ من "تقرير التنمية البشرية" الذي وضعه برنامج الامم المتحدة الإنمائي تشهد بلسان فصيح بالتحسن الهائل في مستوى معيشة الشعب الكوبي واتساع الرفاهية التي يتمتع بها . وإن عددا من الوثائق الاخرى التي نشرتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة تبين قدرة كوبا على استيعاب المعونة الدولية وتوجيهها .

(السيد فيرناندين دي كوسيو ، كوبا)

١٨ - وأضاف أن بعض البلدان تأثرت أكثر من غيرها ببعض حالات الظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية . وإذ وجّه النظر الى قرار الجمعية العامة ٣١٥/٤٤ بشأن التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية ، لاحظ أن كوبا كانت ضحية لمدة تزيد عن ٣٠ سنة للحصار الاقتصادي الذي فرضته بصورة غير متورعة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . والمقصود بهذا الحصار هو إثارة الاضطرابات السياسة والاجتماعية ، ومن ثم إرغام الشعب الكوبي على أن يستسلم للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تقرره الولايات المتحدة . وواضح أن الحصار كان له أثر شديد على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا ، ومع ذلك لم يتخذ المجتمع الدولي أي إجراء فعال لإنهاء هذا الحصار . وفي الدورة الحالية ، سيقدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ القرار ٣١٥/٤٤ . وقال إن وفده يأمل أن تندد الجمعية العامة بالقسر الاقتصادي بصورة أشد وتدعو إلى رفعه كخطوة جريئة تتخذها في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد .

١٩ - وختاما ، قال إن وفده بوصفه عضوا في مجموعة الـ ٧٧ يؤيد تأييدا كاملا الإعلان الذي أصدره وزراء خارجية المجموعة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٢٠ - السيد هوسليد (النرويج) : تحدث نيابة عن بلدان الشمال ، فقال إنه في الوقت الذي اتيحت فيه فرص جديدة ، تصاعدت الآمال في أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكمل كوسيط للنمو والتنمية . ويبدو الآن أن هناك توافقا عاما في الآراء على أن اقتصاد السوق الحر كان أساسيا لانتهاج سياسة اقتصادية فعالة . ولكن ثمة إدراكا كان يتزايد أيضا بأن تنمية الموارد البشرية وتطوير العمليات السياسية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هي شروط ضرورية لتحقيق التنمية المستمرة ، وبأنه يتعين على الرجال والنساء على السواء المشاركة في الحياة الاقتصادية كما يتحتم أن توزع الدخول والثروات المتأتية عن التنمية الاقتصادية بطريقة منصفة اجتماعيا . وبناء عليه لا يمكن أن تترك معالجة كل الأمور للاقتصاد السوقي . فعلى الحكومات أيضا دور حيوي

(السيد هوسليد ، النرويج)

تقوم به لإيجاد ظروف مواتية لإقرار العدل والانصاف في المجتمعات ولتحقيق تنمية مستمرة تكون سلمية بيئيا .

٢١ - ومضى قائلا إن الامم المتحدة قد بدأت أخيرا ، في أزمة الخليج ، بالقيام بدورها في الميدان السياسي كما يجب ، وأن الوقت قد حان لكي تضطلع بالدور والمسؤوليات التي تقع على عاتقها في الميدان الاقتصادي أيضا . وأضاف أنه من الضروري أن تقود أعمالها بتركيز أفضل وأن تغدو مناقشاتها وقراراتها أكثر فعالية . كما يتعين على المنظمة أن تصبح أكثر استجابة للتغيرات ، وأن تركز على المسائل التي تستطيع أن تقدم بشأنها مساهمة مباشرة وفعلية . وبالنسبة للجنة الثانية ، فإن الوقت قد حان لكي يدقق الأعضاء في محتوى جدول أعمالها وطرق عملها . وعلى الرغم من أن إضفاء التحسينات على الهياكل والإجراءات هو أمر ضروري ، فإن الموضوع قيد المناقشة والقرارات المتخذة هي قبل كل شيء من الأمور الحاسمة بالنسبة لأهمية اللجنة ومدى صلتها بالموضوع .

٢٢ - وأضاف يقول إنه لا بد من اتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات وهي : أولا ، أن تكون مناقشات اللجنة على قدر أكبر من الصلة من الناحية السياسية ، وذلك عن طريق تنسيقها على نحو أوثق مع الاعمال التي تقوم بها محافل أخرى . ويتطلب ذلك في أغلب الأحيان تنسيقا أفضل للمواقف الوطنية التي تتخذ في كل هذه المحافل . ويجب أن يكون دور اللجنة هو إرسال أقوى الإشارات السياسية الممكنة للفت انتباه صانعي السياسات في مختلف العواصم .

٢٣ - وتابع يقول ، ثانيا ، إنه يتعين تحسين نوعية التحليلات التي تقوم بها اللجنة بحيث تكون لحججها قوة إلزامية أكبر ، ويبدو في أغلب الاحيان أن مشاريع القرارات المقترحة توضع دون إشارة إلى التحليلات العديدة الممتازة التي تصدر عن الامانة العامة وخاصة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، ومنظمات ومؤسسات أخرى . وعندما تكون اللجنة غير موافقة على ما يقدم من حجج واستنتاجات ، فيجب عليها أن تواجه تلك الهيئات لا أن تكتفي بتجاهلها .

٢٤ - ومضى يقول ، ثالثا ، إنه يجب أن تكون اللجنة مكانا يجري فيه تبادل الآراء بصراحة ، وإنه لا بد من مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية بصورة جدية ،

(السيد هوسليد ، النرويج)

والاعتراف بالترابط القائم بين المسائل على الصعيد العالمي . كما أنه يتعين على البلدان النامية أن تعترف بالترابط القائم فيما بين سياساتها الوطنية ، لأن ذلك هو الوسيلة الفعّالة الوحيدة التي تمكنها من زيادة الضغط السياسي على البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالمسائل الاساسية المذكورة ، كالمساعدة الإنمائية الرسمية والوصول إلى السوق ونقل التكنولوجيات وتقديم المساعدة من أجل تدابير حماية البيئة .

٣٥ - واسترسل قائلا إنه يبدو أن البلدان النامية تنظر إلى اللجنة الثانية باعتبارها وسيلة للإدلاء بمواقفها الجماعية من خلال عمل يتفق عليه في مجموعة الـ ٧٧ . وإذا كان هذا هو الحال ، فإن من مصلحتها أن تضمن أن يكون لعمل اللجنة تأثير أكبر . والحقيقة أنه لم يكن في عداد القرارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية التي اعتمدت في كل دورة ، إلاّ عدد قليل جدا كان له مجرد تأثير بسيط على الدول الأعضاء في عمليات صنع القرار . ولعله ينبغي أن يعاد النظر في القرارات المتخذة من حيث عددها بالذات . وبإمكان اللجنة أن تعزز تأثير عملها سياسيا بصورة أكبر عن طريق الاكتفاء باعتماد عدد محدود من القرارات التي تكون ذات صلة مباشرة بمشاكل اليوم الأكثر أهمية .

٣٦ - وأوضح أن اللجنة ستصبح قادرة بعد تنفيذ الإصلاحات على أن تعلن رأيها بشأن مسألة الفقر الملحة بطريقة أقوى بكثير مما فعلت في قرار العام السابق . ولو أن اللجنة أنفقت وقتا أطول وعالجت المسألة بمزيد من العمق ، وحددت السبل والوسائل اللازمة لمعالجة المشكلة ، لحظيت بمن يصغي إليها . وهذا ليس إلا مثالا واحدا على التغييرات الإيجابية التي تسعى إليها بلدان الشمال ، بغية منح اللجنة دورا أكبر وأكثر أهمية .

٣٧ - السيد مروجا (ألبانيا) : قال إن التحولات الأخيرة التي طرأت على أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية قد أدت إلى حل الهياكل السياسية والاقتصادية التي كانت قد غدت بالية وكانت قد برهنت عن عقمها . وقد اقتضى تحرك هذه البلدان باتجاه إقرار الديمقراطية والسوق الحرة ، تعاونا وروابطا أوثق بين جميع بلدان أوروبا . وعليه فإنه من الجلي أن مصير إقرار الديمقراطية سوف يتوقف إلى حد كبير على ما سيتم

(السيد مروجا ، ألبانيا)

إيجاده من حلول للمشاكل الاقتصادية الخطيرة ، عن طريق إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب . فالفقر في الواقع هو الخطر الاساسي الذي يهدد الامن العالمي .

٢٨ - ومضى قائلا إن ألبانيا قد بدأت في عملية إقرار الديمقراطية التي لا يمكن عكسها ، وهي تسعى إلى إيجاد مكان لها في نظام العلاقات الدولية الجديد . ولما كانت الحكومة الجديدة قد خرجت لتوها من نظام الحزب الواحد واقتصاد مركزي بيروقراطي كان قد جعل من مبدأ الاعتماد على الذات أمرا مقدسا مما أدى إلى عزل البلد عن العالم الخارجي ، فإنها قد اضطلعت ببرنامج طموح للاصلاحات الاقتصادية شمل جميع جوانب الاقتصاد وهيكل الدولة . وكان للدولة هدفان أساسيان هما : أولا ، وقف تدهور الاقتصاد والعمل على استقراره ، وثانيا البدء تدريجيا في تنفيذ برنامج لتحويل اقتصاد كان مركزيا إلى حد كبير إلى اقتصاد سوقي .

٢٩ - ومضى يقول إن أساس هذا البرنامج هو تحويل الاقتصاد إلى نظام الملكية الخاصة وتوفير الحماية القانونية للملكية الخاصة . وقد أثر التحويل بالفعل في قطاعات معينة كالتجارة والخدمات والاتصالات وسوف يمتد الى المشاريع المتوسطة الحجم والكبيرة في قطاعات أخرى . وبموجب أحكام قانون التحويل إلى الملكية الخاصة ، قامت الدولة بحماية القطاع الخاص وبالمساعدة على تدعيمه . وسوف يواكب هذه التحويلات إصلاح نظام الاسعار ، والغاية الاساسية منه هي تحرير الاسعار بغية جعلها متماشية بصورة أفضل مع القيمة والاسعار الدولية . وسوف تساعد زيادة الاجور على مراحل في تخفيف أي آثار جانبية غير مرغوب فيها من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية .

٣٠ - وأردف يقول إن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن ينجح دون مساهمات ودعم من العواصم الاجنبية . ولذلك فإن سياسة الحكومة وتشريعاتها قد شجعت تهيئة الظروف المواتية للاستثمار الاجنبي ولانشطة المشاريع المشتركة . والشعب الالباني يتطلع أيضا إلى الهيئات الدولية ، بما فيها الامم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية والمالية المختصة ، للحصول على المساعدة .

٣١ - وأعقب ذلك بقوله إنه على الرغم من كون تنفيذ التغييرات السياسية في ألبانيا قد جرى في زمن قياسي ، فإن التغييرات في المجال الاقتصادي لا تزال تواجه صعوبات جمة . فالاقتصاد المسرف في المركزية والعزلة ، يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات .

(السيد مروجا ، ألبانيا)

وأن النظام الانتاجي الموروث عن النظام السابق لم يصل بعد إلى مستوى مهمة تحقيق تنمية اقتصادية سريعة . والبلد يعاني أيضا من نقص في المواد الغذائية الأساسية وأزمة عامة فيما يتعلق بالشعور بالثقة . ولذلك ، فإن المساعدة الطارئة التي تقدمها البلدان المتقدمة تعتبر هي وسيلة الخلاص بالنسبة لإقرار الديمقراطية في ألبانيا وأمرا حيويا بالنسبة للمرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي .

٣٢ - وأشار إلى أن مهمة إنشاء هياكل اقتصادية وسياسية وقانونية جديدة تتيح لألبانيا أن تصبح عضوا له مكانته في الأسرة الأوروبية الكبيرة هي مهمة كبيرة . ومع ذلك ، فإن حكومته مصممة على المضي قدما ، سعيا لاندماجها في أوروبا والعالم عن طريق إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وتقنية ومالية أوثق مع الاتحاد الأوروبي ، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، والاتفاق العام بشأن التجارة والتعريفات الجمركية (مجموعة الغات) وتجمعات إقليمية أخرى . وأن عملية التعاون في جميع أنحاء أوروبا ، ودعامتها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، سوف تخفف من الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين بلدان أوروبا وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها ، وتمهد الطريق لقفزة اقتصادية على الصعيد الأوروبي . وأضاف أن وفده واثق بأن الأمم المتحدة سوف تقدم أيضا مساعدة إلى البلدان الفقيرة التي تواجه صعوبات في التنمية ، وبذلك تسرع بعملية إقرار الديمقراطية وإيجاد نظام دولي للتعاون الاقتصادي يتسم بقدر أكبر من الإنصاف .

٣٣ - السيد ميسري (اليمن) : أعرب عن تأييد وفده التام للبيان الذي قدمه ممثل غانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، وقال إن مهمة الجمعية العامة هي تحديد المفهوم الجديد للتعاون الاقتصادي الدولي وتعزيز مبدأ الحوار بين الشمال والجنوب . ونظرا لأهمية الديمقراطية بالنسبة للبلدان التي تتلقى مساعدة في مجال التنمية أو في مجالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية فإن عمليات إقرار الديمقراطية الجارية في اليمن التي توحدت حديثا هي ذات أهمية . وأضاف أن حرب الخليج قد ألقت أعباء اقتصادية واجتماعية هائلة على بلاده ، وفضلا عن ذلك فإن التنمية قد تعرقلت من جراء العودة المفاجئة لمليون عامل كانوا في الخارج بالإضافة إلى ورود عدد ضخم من اللاجئين من القرن الافريقي . ونظرا لتلك الاعتبارات فقد ازدادت صعوبة مهمة دمج هياكل الدولتين اليمنيتين الاقتصادية والاجتماعية بعد الوحدة وأعاقت التحول من

(السيد ميسري ، اليمن)

الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الذي يضطلع فيه القطاع الخاص بدور في التنمية .

٣٤ - وأضاف أن اليمن قد شرعت في بذل جهود لتنمية مواردها الطبيعية النفطية والمعدنية ، وكرست نفسها لتوسيع الاستثمار الاجنبي في البلد وإحياء منطقة عدن الاستراتيجية كمنطقة حرة . وأعرب عن أمله بأن يقدم المجتمع الدولي وفقا لذلك معونة لمساعدة اليمن على التغلب على مشاكلها الحالية واستغلال ثرواتها الطبيعية . وقال إن اليمن تؤيد نزع السلاح وتخفيض النفقات العسكرية الذي من شانه أن يحرر الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية . وأضاف أن اليمن شانه شأن معظم البلدان النامية الاخرى ، يتحمل أعباء الديون الخارجية ، وأعرب عن امتنان بلده لحكومات هولندا والمانيا وفرنسا بسبب إلغائها لما لليمن من ديون تجاهها .

٣٥ - وختاما أعرب عن أمله بأن يتم تنفيذ المبادرة السوفياتية التي قدمت بشأن أقل البلدان نموا في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، وبان يأتي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بتوصيات إيجابية . كما أعرب عن تأييد وفده للاقتراح الذي قدمه الامين العام بعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية ، وقال إنه يتطلع إلى نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٣٦ - السيد اسكن (تركيا) : قال إن اندماج أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي في الاقتصاد الدولي سوف يعود بالنفع على البلدان النامية . وإن الخطوات الايجابية التي تم اتخاذها حتى الآن لتخفيف عبء الديون الخارجية قد كانت محدودة بالمقارنة مع حجم المديونية ومع الخطوات الواسعة التي تتخذ في المجال السياسي . وقال إن وفده لا يزال مقتنعا بأن توسيع مجال التجارة بدلا من تقديم المساعدة هو أفضل هبة تقدم إلى التنمية . وفي هذا السياق ، فقد كان لعدم تحقق أي نجاح ملحوظ في تحرير التجارة في السنوات الاخيرة والمازق الذي تعرضت له جولة أوروغواي ، أثر ضار على الجميع . وأعرب عن ترحيب وفده بالنداء الذي صدر عن مجموعة السبعة لاختتام جولة اوروغواي بنجاح قبل نهاية هذا العام . إذ أن ذلك سوف يمهد لمرحلة يتم فيها إحراز قدر أكبر من النجاح في الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية الذي سيعقد في شباط/فبراير ١٩٩٢ .

٣٧ - وأكد من جديد على أن الترابط القائم في النظام الاقتصادي الدولي هو موضوع بارز نظرا لان بلدان اوروبا الشرقية والبلدان النامية تناضل لإعادة تنظيم

(السيد اسكن ، تركيا)

اقتصاداتها . وأن اعتماد سياسات اقتصادية معينة جرى الاعتراف بأنها كفيلة بأن تفضي إلى تنمية مستمرة من شأنه أن يكفل ألا يضيع عقد التسعينات هباء كما ضاع عقد الثمانينات . وقد جرى تنفيذ تلك السياسات بنجاح في تركيا ويتعين على البلدان الاخرى أن تضاهيها في ذلك . كما يتعين أن يجري تركيز الجهود المبذولة على تقويم الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الفقر .

٣٨ - واختتم كلمته بقوله إنه يتعين على الامم المتحدة أن تقوم بدور أكبر في التخفيف من الكوارث . وتحقيقا لهذا الغرض يتعين تنسيق أنشطة الاغاثة بصورة أفضل وتدعيمها بمنح الموارد المالية الملائمة . وأنه يجب زيادة الاموال الممنوحة للإغاثة من الكوارث عن طريق إنشاء صندوق طوعي دائر يقوم الامين العام بإدارته . كما ينبغي لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن يعالج العواقب البيئية الناجمة عن الكوارث .

٣٩ - السيد كرافتز (السلفادور) : أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ . وقال إن رؤساء الدول والحكومات ، في مؤتمر القمة الايبيري - الامريكي الذي عقد في غوادالاهارا بالمكسيك في تموز/يوليه ١٩٩١ ، نظروا في التحديات الكبيرة التي تواجه بلدانهم في عالم متغير وفي نهج لمعالجة المشاكل المشتركة تقوم على الحوار والتعاون والتضامن . وقال إن هذه الروح نفسها ينبغي أن تلهم مداولات اللجنة الثانية .

٤٠ - وأضاف قائلا إن بلدان أمريكا الوسطى ترغب في التركيز خلال الدورة الجارية على مواضيع التعاون الدولي للقضاء على الفقر ، ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وتنمية الموارد البشرية ، والمستوطنات البشرية والعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، والبيئة ، والانشطة التنفيذية من أجل التنمية . وتعكس جهودها المشتركة الشعور القوي بالوحدة الذي يسود في أمريكا الوسطى والتحرك القوي هناك نحو التكامل الاقليمي .

٤١ - وأعلن في ختام كلمته أن حكومته تعمل جاهدة لتحقيق السلم في البلد . بيد أن عهدا جديدا للسلم سيحمل في طياته تحديات اقتصادية اضافية ، مما سيجعل السلفادوريين

(السيد كرافتز ، السلفادور)

يتطلعون أكثر فأكثر الى التعاون الاقتصادي الدولي لمساعدتهم على مواجهة تلك التحديات .

٤٢ - السيد ترينه زوان لانغ (فييت نام) : قال إن البلدان النامية تجد صعوبة متزايدة في إحراز تقدم أثناء تعاملها مع التغييرات الناجمة عن التطورات الدولية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية . وإن أغلب التوقعات لتنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية كانت ، باستثناء حالات قليلة ، قاتمة ، نظرا الى أن التكيفات والاصلاحات وإعادة البناء الهيكلي التي أدخلتها تلك البلدان قد أعيقت بسبب مناخ اقتصادي دولي معاكس .

٤٣ - وواصل قائلا إن حاجة ملحة لبذل جهود وطنية ودولية كبيرة للنهوض بالنمو والتنمية القابلة للإدامة في البلدان الفقيرة النامية ، ولئن صح القول إن المسؤولية الاساسية عن النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية يجب أن تتحملها شعوب تلك البلدان ذاتها وحكوماتها ، فإن ذلك لا ينفي عن البلدان المتقدمة النمو مسؤوليتها الأخلاقية والعملية لتحسين البيئة الاقتصادية الدولية . وينبغي إعطاء الأولوية ، في جملة أمور ، الى الزيادة في تدفقات رأس المال الصافية الى البلدان النامية ؛ واعتماد تسوية عاجلة وجريئة لمشكلة ديون البلدان النامية الفقيرة دون تمييز ؛ وإقامة نظام تجاري نشيط ومنصف ، خال من القيود التمييزية والحواجز الحمائية ؛ وإزالة العراقيل أمام نقل التكنولوجيا التي يُحتاج اليها من أجل نمو وتنمية قابلين للإدامة دون الإضرار بالبيئة في البلدان النامية .

٤٤ - وأوضح قائلا إن للأمم المتحدة دورا حيويا تضطلع به في تعزيز التعاون الدولي الحقيقي ، وقد اتخذت خطوات هامة في ذلك الاتجاه باعتماد الجمعية العامة منذ عهد قريب الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع . وقد حان الوقت للوفاء بتلك الالتزامات ، لا بمجرد بيانات تعلن الإرادة السياسية فقط ، ولكن من خلال تنفيذ تدابير شاملة وقابلة للتطبيق . وقال إن وفده يؤيد بقوة الملاحظات التي أبداها بشأن ذلك الموضوع ممثل غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ في الجلسة الثالثة للجنة .

(السيد ترينه زوان لانغ ، فييت نام)

٤٥ - وبيّن قائلا إن سياسات الإصلاح والتجديد الاقتصاديين التي بادرت بها حكومته عام ١٩٨٧ قد أدت الى تحسينات دينامية في حياة بلده الاجتماعية والاقتصادية ، وتخطط الحكومة الآن لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العاجلة وكفالة بيئة سياسية مستقرة تشجع على النمو والتنمية . وقد تم تحقيق نتائج هامة بالفعل ، بوجه خاص في الانتاج الزراعي والتضخم ، والإصلاحات النقدية والمالية والسعرية ، وفي التجارة والصادرات ، والاستثمار والمشاريع المشتركة مع الشركاء الاجانب . وهو أمر يثير الإعجاب بوجه خاص نظرا الى تركة الدمار التي خلفتها عقود من الحرب و ١٦ سنة من الحظر التجاري والاقتصادي فرض اعتباطا على بلده .

٤٦ - واستطرد قائلا إن فييت نام وضعت أخيرا استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ٢٠٠٠ تهدف الى تطوير كامل القوى الكامنة والمنتجة للفرد والمجتمع . وثمة هدف آخر وهو أن يُكفل في ظل اقتصاد أكثر تنوعا ، لجميع القطاعات ، بما في ذلك القطاع الخاص ، القدرة على الازدهار داخل الإطار التنظيمي القانوني الذي ستعده الدولة . كما توفر الاستراتيجية مبادئ توجيهية سياسية وعملية في القطاع الاجتماعي وفي مجالات حماية البيئة وتنظيم الموارد الطبيعية .

٤٧ - واختتم بيانه قائلا إن بلده يسعى لتنويع علاقاته الاقتصادية وجعلها متعددة الأطراف بصورة أكثر . وتخطط فييت نام لتوسيع تجارتها مع البلدان والمنظمات الاقتصادية والشركات الاجنبية والافراد الاجانب على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، كما ستشارك مشاركة نشطة في الجهود الاقليمية والعالمية للنهوض بالتعاون في مجالي النمو والتنمية القابلين للإدامة .

٤٨ - السيد أرّيا (فنزويلا) : قال إنه يأمل في أن تترجم التطورات السياسية الدولية الايجابية الجارية الى مزيد من الوفاق والتعاون بين الدول ؛ ذلك أن الرغبة السياسية مسألة حيوية لبلوغ تلك الأهداف . وينبغي للنظام الدولي الجديد الذي تم التفكير فيه أن يمهد الطريق لاتفاقات تعاون اقتصادي وتنمية دولية . كما ينبغي أن توجه الموارد الإضافية التي يولدها نزع السلاح الى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

٤٩ - وذكر أن الاحصاءات المأخوذة من آخر التقارير السنوية للبنك الدولي تبين أنه في الوقت الذي شهدت فيه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تغييرات

(السيد أرّيا ، فنزويلا)

سياسية واقتصادية بعيدة المدى ، فإن الوضع الراهن والمستقبل المتوقع هناك يشكلان مصدر قلق شديد . وقال إن وفده يناشد المؤسسات المالية لاتخاذ خطوات في إطار منظومة الأمم المتحدة تحدد الآليات الضرورية لكفالة تمويل التنمية خلال التسعينات ، ويؤيد اقتراح الأمين العام الداعي الى عقد مؤتمر دولي يعنى بتمويل التنمية في المستقبل القريب .

٥٠ - واستطرد قائلا إن افريقيا ما زالت تواجه مشاكل خطيرة ، بل ان أكثر من نصف العالم النامي يعيش في فقر مدقع ، مما يشكل عائقا خطيرا أمام ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والصحة الاجتماعية . ورغم أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد اعتمدت تكييفات هيكلية تمثل تضحيات اجتماعية جسيمة من قبل شعوبها ، فإن رد البلدان المتقدمة النمو على تلك الجهود لم يكن كافيا .

٥١ - وأضاف قائلا إن الاجتماع الذي عقد في باريس قبل ثلاثة شهور بين البلدان المنتجة للنفط والمستهلكة له ، بتوصية من حكومته ، تمخض عن نتائج هامة بشأن تبادل المعلومات في المستقبل . وسيجتمع في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بكاراكاس رؤساء دول ١٥ بلدا ناميا من كل أصقاع العالم ، إضافة الى رجال أعمال من تلك البلدان ، لوضع أساليب تعاون مع البلدان المتقدمة النمو واستنباط مبادرات لتعزيز العلاقات فيما بين بلدان الجنوب وتوسيعها .

٥٢ - وبيّن أن السلع الاساسية للبلدان النامية تواجه مزيدا من الحواجز التي تمنعها ببراعة متزايدة من الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو . فقد قامت البلدان النامية بما عليها ، وتتحمل الآن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان المسؤولية الاساسية عن كفالة إنجاح جولة أوروغواي .

٥٣ - وختم بيانه قائلا إن الدورة الثامنة للأونكتاد ستوفر للمجتمع الدولي فرصة ثمينة لحفز المفاوضات الدولية المعنية بقضايا التجارة والتنمية في ضوء الحقائق الجديدة للاقتصاد العالمي . إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هو المحفل الأمثل لصياغة اتفاقات محددة تهدف الى كفالة تنمية سليمة بيئيا وقابلة للإدامة . ويشارك بلده مشاركة نشطة في العمل التحضيري للمؤتمر . ولا يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تنكر على البلدان النامية حقها في النمو ، ويجب ألا ينظر الى التعاون بوصفه شكلا من أشكال الصدقة بل ضرورة . لذلك يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تعترف بمسؤولياتها وتبدي الإرادة السياسية المطلوبة للنهوض بهذه

(السيد أريا ، فنزويلا)

المسؤوليات ، لان نجاح المؤتمر أو فشله سيتوقف على عمل المتابعة الذي ينجز فيما بعد .

٥٤ - السيد ناندو (سورينام) : أستعرض أهم العناصر المسؤولة عن استمرار التوقعات القاتمة للبلدان النامية ، مركزا على أن النمو السكاني الهام المتوقع خلال العقد القادم سيمارس ضغطا اضافيا على اقتصادات تلك البلدان . وقال إن من حسن الحظ أنه تم الاعتراف على نطاق واسع بالعلاقة الوثيقة بين التحكم في النمو السكاني ، والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، وينبغي للحكومات والمجتمع الدولي النهوض بسياسات تنمية بشرية تركز على التعليم والتدريب .

٥٥ - وتابع بيانه قائلا إن حقيقة أنه لم يستفد عدد يذكر من البلدان من تطبيق استراتيجية الديون الدولية ، تضفي مزيدا من الاهمية على اختتام جولة أوروغواي بنجاح . ومن الاساسي تخفيف عبء الديون الخارجية للبلدان النامية حتى تؤدي السنوات الطويلة من جهود التكيف التي بذلتها الى مزيد من النمو . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تؤدي اختتام جولة أوروغواي بنجاح الى بيئة تجارية أكثر انفتاحا أمام السلع الاساسية للبلدان النامية .

٥٦ - وأوضح قائلا إن الدورة القادمة للاونكتاد ستوفر فرصة لزيادة تحليل النظام التجاري المتعدد الاطراف وفائدة ذلك النظام لجهود التنمية العالمية . كما ينبغي النظر في التدابير الملائمة لتمكين الاونكتاد من العمل بصورة أكثر فعالية .

٥٧ - وختم بيانه بالقول إن التجربة أثبتت مرارا وتكرارا عدم صحة المفهوم القائل بأن اقتصادات البلدان النامية ستستفيد بصورة أكيدة اذا كُفل التقدم في البلدان المتقدمة النمو . فقد بات مصير العديد من البلدان النامية يتأثر على نحو متزايد بتصورات حكومات البلدان الصناعية وسياساتها العامة وبالمؤسسات المتعددة الاطراف التي يتحكم فيها عدد قليل من تلك الحكومات . واذا صح أن الاسواق المفتوحة تشجع على المبادرة الفردية وأن تنمية الموارد البشرية تحفز النمو الاقتصادي ، فيجب أن يُعترف بأن الاسواق لا تعمل في الفراغ ، وأنه يتيعن على الحكومات اتخاذ الاجراءات لتكفل إرساء الهياكل الاساسية والتعليم والصحة لشعوبها . وأعرب عن ترحيبه في هذا الصدد برغبة الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في فتح مناقشات صريحة وتقديم الدعم المتزايد لبناء المؤسسات والطاقات وللمبادرات الجديدة لتعزيز السياسات الاقتصادية السليمة من أجل تنمية قابلة للإدامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥